الأحداث الطائفية في مصر وموقف الكنيسة القبطية منها ١٩٧٢ – ١٩٨١

الاستاذ الدكتور
عادل مدلول علي الهرموشي
جامعة القادسية- كلية التربية

المدرس
عدنان عبد الهادي سرحان الخالدي
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية
أقسام الديوانية

الأحداث الطائفية فـي مصر وموقف الكنيسة القبطية منها ١٩٧٢ – ١٩٨١

Sectarian Events in Egypt, The Position Of The Coptic Church, 1972-1981

الاستاذ الدكتور
عادل مدلول علي الهرموشي
جامعة القادسية- كلية التربية

Adil Madloll Ali Al-Harmoshi
Al-Qadissiya University - Faculty of Education

المدرس
عدنان عبد الهادي سرحان الخالدي
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية
أقسام الديوانية

Adnan Abdul Hadi Sarhan Al-Khalidi
adnanabdalhadi@gmail.com

الملخص:

اثبتت ثنايا البحث ان سياسة البطريرك شنودة الثالث الذي ميَّز الأقباط بانهم مضطهدين من قبل السلطة وانه المدافع الوحيد عنهم كانت جزءً من المشكلة الطائفية وليس من الحل، وضّخم حتى الاحداث الفردية العابرة فسبب ازعاجاً للسلطة ادى الى تأجيج الاحتقان الطائفي، وبرر البطريرك في دفاعه انه حق من حقوقه فهو المسؤول الاول والاخير عن الاقباط، وهذا ما اغاض السادات الذي رأى انه رئيس لجميع المصريين، فضلاً عن ذلك ادى المد المتطرف للجماعات الاسلامية الى زيادة الاحداث الطائفية خلال عهد السادات (١٩٧٠-١٩٨١)، ولم يكن الازهر عنصراً لتهدئة للأحداث بقدر ما كان عنصراً للتأجيج بعد طرحه مشروع قانون الحدود (الردة) التي رأت فيه الكنيسة تهديدا لوجودها أيضاً بعد فرضه اقامة الحد على المتحول من الدين الاسلامي الى الدين المسيحي، او المتحول من الدين المسيحي الى الدين الاسلامي واراد العودة الى الدين المسيحي، مما اعاد عقد المؤتمرات الطائفية مره اخرى عام ١٩٧٧ بالرغم من مغادرة مصر لها منذ عام ١٩١٠، وادى

اقباط المهجر دوراً سلبيا في تأجيج الاحداث بعقدهم مؤتمرات للمطالبة بما اسموها حقوق الأقباط في مصر، وكانت مشكلة بناء الكنائس من اهم اسباب الاحداث الطائفية.

الكلمات المفتاحية: الكنيسة القبطية ، الاحداث الطائفية ، قانون الرده

Abstract

The folds of the research proved that the policy of Patriarch Shenouda III, who distinguished the Copts as being persecuted by the authority and that he was the only defender of them, was part of the sectarian problem and not of the solution. His rights, as he is the first and last responsible for the Copts, and this is what angered Sadat, who saw that he was the president of all Egyptians. Moreover, the extremist tide of Islamic groups led to an increase in sectarian events during Sadat's era (1970-1981). Al-Azhar was not an element of calming the events as much as it was an element of fueling after the draft law on borders (Alrada) was proposed, in which the church saw a threat to its existence also after it imposed the establishment of the punishment on the convert from the Islamic religion to the Christian religion, or the convert from Christianity to the Islamic religion and wanted to return to The Christian religion, which re-convened sectarian conferences again in 1977, despite leaving Egypt since 1910, and the Copts of the Diaspora played a negative role in fueling the youth by holding conferences to demand what they called Coptic rights in Egypt, and the problem of building churches was one of the most important causes of sectarian events.

Keywords: Coptic Church , sectarian events , Law of apostasy

المقدمة:

عانت مصر طيلة المدة (١٩٧٢ – ١٩٨١) من احتقان طائفي بين الأقباط والمسلمين، وبين السلطة والكنيسة القبطية المتمثلة بالبطريرك شنودة الثالث، أبتدأ ذلك الاحتقان عام ١٩٧٢ بنشر تقرير مزوّر عن البطريرك، ثم أحداث مدينة الخانكة في العام نفسه، واستمرت الاحداث بين مدٍ وجزر بعدها حتى حاول الازهر عام

١٩٧٧ اقرار قانون الحدود (الردة) جاء في بعض مواده معاقبة من يتحوّل من الدين الاسلامي الى الدين المسيحي، او العكس ثم أراد العودة الى الدين المسيحي، مما دعا الى اعادة عقد المؤتمرات الطائفية التي ولى زمنها، وشهدت المدة المذكورة حرق عدد من الكنائس القبطية، واحداث طائفية بين طلاب الجامعات، وفي عام ١٩٨١ حصلت احداث الزاوية الحمراء، التي راح ضحيتها العديد من القتلى، ومن هذا المنطلق جاء عنوان البحث "**الاحداث الطائفية في مصر وموقف الكنيسة القبطية منها ١٩٧٢ – ١٩٨١**".

قُسم البحث الى مقدمة وخمسة محاور جاء في بدايتها التقرير المزور عام ١٩٧٢، وفي المحور الثاني درس الباحثان احداث الخانكة وموقف الكنيسة والسلطة منها، أما المحور الثالث فقد جاء لدراسة مشروع قانون الحدود (الردة) والمؤتمرات الطائفية عام ١٩٧٧، واستعرض المحور الرابع الاحداث الطائفية في مصر للمدة (١٩٧٧ – ١٩٨٠)، وناقش المحور الخامس احداث الزاوية الحمراء عام ١٩٨١. واعتمد البحث على العديد من المصادر جاء في مقدمتها كتاب "**هاني لبيب، الكنيسة القبطية توازنات الدين والدولة**".

المحور الاول: التقرير المزور ١٩٧٢

يعود توتر العلاقة بين المسلمين والأقباط في عهد السادات الى نهاية شهر اذار ١٩٧٢ عندما نُشر تقرير تضمن دعوة البطريرك شنودة الثالث[١] الى تشجيع النسل عند الأقباط ليتساووا مع المسلمين والعمل الى اعادة الارض الى اصحابها الحقيقيين وهم الأقباط عن طريق افقار المسلمين[٢]. وبيّن التقرير ان عدد الأقباط هو (٨,٠٠٠,٠٠٠) مليون نسمة، ويجب ان يتكلموا من منطق القوة في كل ما يريدوه، وخلال ١٢ – ١٥ سنة يجب ان يبلغ تعدادهم نصف الشعب المصري، ولذا تعد الكنيسة تحديد النسل لأي قبطي امراً محرما يخالف تعاليمها وقتل لمجدها، باستثناء الحالات التي يقرر فيها الطب، ودعا التقرير الاطباء الأقباط الى تحديد نسل مراجعيهم من المسلمين من خلال بيان خطر الحمل عليهم، والتأكيد على اهتمام العاملين الأقباط في المجال الصحي الحكومي بالأقباط، ودعاهم أيضاً الى التكافل الاجتماعي فيما بينهم والاهتمام بالأسر الفقيرة منهم والتشجيع على الزواج، وإبداء ما يحسن المسلمين في المسيحية وبيّن التقرير ان الأقباط مدعومون ماديا ومعنويا من القوى الكبرى في العالم، وطلب أيضاً ان يكون مركز البطريرك في البروتوكولات السياسية بعد رئيس الجمهورية ويسبق رئيس الوزراء، وضرورة زيادة الأقباط في التشكيلات الوزارية

الى ثمان وزارات و٢٥% من قيادات الجيش والشرطة، و٢٥% من المناصب الباقية كمحافظين ورؤساء مجالس محلية، شريطة ان يكونوا مرشحين من البطريرك شنودة الثالث، والسماح بأنشاء جامعة خاصة لهم، واذاعة أيضاً[٣].

نفت الكنيسة القبطية ما ورد في التقرير، وأرسلت نسخة منه الى رئيس الوزراء ممدوح سالم[٤] والرئيس السادات موضحة خطورة الوضع بعد ان تداول التقرير في المساجد، وتناول الخطباء له وتوزيع نسخ منه في المدارس[٥]، فألقت السلطات المصرية القبض على بعض المسلمين المتهمين بطبع التقرير المزور والمنسوب الى البطريرك شنودة وتوزيع ١٠٠ نسخة منه وسجلت بالقضية المرقمة (٦٥٤) لسنة ١٩٧٢ في محكمة امن الدولة العليا، وبذلك انتهت القضية[٦].

المحور الثاني: أحداث الخانكة ١٩٧٢

مثلت أحداث الخانكة[٧]، اول احداث عنف طائفية حدثت في عهد السادات أدت الى شرخ العلاقة بين الأقباط والمسلمين، اذ قام بعض الأقباط بتحويل جمعية (اصدقاء الكتاب المقدس)[٨] الى كنيسة، ففي عام ١٩٧١ اشترى الانبا مكسيموس[٩] مطران كنيسة القليوبية قطعة ارض لإقامة مقر جديد للجمعية واقام سور حولها، وفي تموز ١٩٧٢ اقيم مذبح الصلاة، وتولى القس مرقس فرج أسقف كنيسة ابو زعبل اقامة الصلاة فيها[١٠]. وبذلك تحولت الى كنيسة غير مرخصة فهاجمها بعض المتطرفين المسلمين في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٢ واحرقوها[١١].

لم يعمل البطريرك شنودة على حل المشكلة كما كان يعمل البطاركة السابقين بل وجه في ١٢ تشرين الثاني ٤٠٠ قبطي منهم ١٠٠ كاهن[١٢]، وأمرهم بالتقدم على "**شكل صفوف الى ما تبقى من الكنيسة واقامة صلاة فيها بغض النظر عما يحصل لهم**"[١٣]. وأمرهم "**بالحفاظ على أرضهم حتى لو اطلق عليهم النار واستشهدوا من اجل ذلك**" [١٤].

تأزم الامر اكثر بعد تجمع عدد كبير من المسلمين في مسجد السلطان الاشرف في اليوم نفسه الذي وصل فيه موكب الاقباط، وخرجوا بتظاهرة احتجاجية على ما قام به الأقباط مما اضطر القبطي غالي انيس بشاي الى اطلاق عيارات نارية في الهواء على رؤوس المتظاهرين فتوجه المتظاهرون الى داره ودور الأقباط القريبين منه وهي (رزق صليب عطية، غبريال جرجس، انيس بشاي، جرجس عريان، حليم حنا وحليم نعمة الله) واضرموا النار فيها دون مقتل أحد[١٥].

سبّب موقف البطريرك غضباً للسادات وعده تحدٍ له، ونكراناً لجميله وتعاطفه معه في مسألة

ترشيحه[١٦]. فاتصل بمحمد حسنين هيكل[١٧] وأخبره بانه ذاهب الى مجلس الشعب ليخبرهم بما جرى من احداث طائفية ويطلب منهم اتخاذ ما يرونه مناسباً، وبين له محمد حسنين هيكل ان طرحه المشكلة يحول مصر الى لبنان آخر، واقنعه في نهاية الأمر الى مخاطبة مجلس الشعب لتشكيل لجنة لبحث اسباب حادثة الخانكة، وأكد السادات بانه "**يختلف عن جمال عبد الناصر الذي يترك الأمور تحل نفسها بنفسها وانه لايمكن له ان يغض النظر عن قنبلة موقوتة**" قاصداً البطريرك شنودة بذلك، وبالفعل تقدم السادات الى مجلس الشعب بتشكيل لجنة للتحقيق في حادثة الخانكة[١٨].

يتضح لنا ان البطريرك تصرف تصرفاً غير مقبول، اذ إنه كاد ان يشعل حرباً طائفية لولا يقظة المصريين وحزم الشرطة، عكس موقف السادات الذي ظهر حكيماً داعيا الى التهدئة بفضل نصيحة محمد حسين هيكل، فضلاً عن ذلك ان حادث الخانكة تضخم كثيرا من قبل الكنيسة اذ ان المكان أشبه بكنيسة غير مرخصة.

على ايّة حال عقد مجلس الشعب في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٢ جلسة حول الحادثة، وشكل لجنة خاصة برئاسة جمال العطيفي[١٩] رئيس مجلس الشعب وعدد من الاعضاء[٢٠] ذهبت يوم ١٥ تشرين الثاني الى الخانكة والتقت بالأقباط الذين تعرضت منازلهم للحرق، والى الشيخ زين الصاوي البدوي شيخ مسجد السلطان الاشرف، واستمعت الى افادات بعض المسلمين الذين اشكلوا على إنشاء كنيسة في مقر الجمعية، واعلنوا ان الرهبان الأقباط هم المعتدى عليهم، وفي ١٦ تشرين الثاني اجتمعت اللجنة بمقر البطريركية مع البطريرك شنودة ثم اجتمعت بشيخ الازهر محمد الفحام[٢١]، واستمعت الى افاداتهم أيضاً، وفي ١٨ تشرين الثاني اجتمعت اللجنة بالشيخ عبد الحليم محمود[٢٢] وزير الاوقاف وشؤون الازهر[٢٣].

نفى البطريرك شنودة علمه بمسيرة الرهبان وأكد "**ان الشرطة وقفوهم قبل المكان و واصل الرهبان السير على الأقدام**"[٢٤]. يرى الباحثان إن من يقرأ عن البطريرك شنودة ومحاولته ان يكون زعيماً للأقباط يعلم جيدا إنه هو من أمر الرهبان بذلك العمل.

قدمت اللجنة تقريرها في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٢ الذي اوجز الى ان الحادث كان في صبيحة اول ايام عيد الفطر المبارك، إذ تم احراق الكنيسة عن طريق القاء زجاجات مشتعلة على سقفها الخشبي وساعد الأهالي رجال الإطفاء في إخماد الحريق من المسلمين والأقباط، وأكد التقرير أن أهالي مدينة الخانكة لم يعرفوا الطائفية من قبل، اذ ان رئيس مجلس المدينة القبطي أديب متى بقي في منصبه للمدة

(١٩٦٠ – ١٩٧٢) ولم يثر ذلك اي رفض عند المسلمين كما لم يثر تعيين عادل رمضان عام ١٩٧٢ بديلا له اي رفض قبطي، وشغل أبناء المدينة من المسلمين والأقباط قطاعات الصحة والتعليم ووفقا للبيانات بلغ مجموع موظفي الأقباط في المدينة (١١١) قبطياً من أصل (٨٥٦) موظفاً، ورأت اللجنة ان التقرير الذي رفع الى البطريرك شنودة حول الحادث كان مُبالغاً فيه، اذ وصفه بانه احراق للمكان بالكامل وان رجال الاطفاء تباطؤ متعمدين في اطفاء الحريق وان المسلمين منعوهم أيضاً[٢٥].

بينت اللجنة ان اهم اسباب الاحتقان بين المسلمين والأقباط هو آلية بناء الكنائس، وتأخر القرار الجمهوري في بعض الاحيان، وكثيراً ما تتغير معالم المكان الذي اعد لإقامة كنيسة مثل انشاء مسجد قريب منه، وهذا ما يخل بتوافر الشروط العشرة لبناء الكنائس[٢٦] مما دفع بعض الجمعيات القبطية الى انشاء بعض الكنائس بدون ترخيص، ودعت اللجنة الى اعادة النظر بمسألة منح تراخيص بناء الكنائس مع تقديم البطريركية لخطتها السنوية لإقامة الكنائس لدراستها من قبل الجهات المختصة[٢٧].

اكدت اللجنة ان هناك (٦٧٩) جمعية اسلامية و(٤٣٨) جمعية قبطية تتلقى اعانات دورية سنوية من وزارة الشؤون الاجتماعية تبلغ (٤٩,٢٩٠) الف جنية مصري للجمعيات الاسلامية، و(٢٥,٧٨٥) الف جنية مصري للجمعيات القبطية، وتمارس الجمعيات الاسلامية نشاط الدعوة الاسلامية بين الاقباط، فدعت اللجنة الى ممارسة الجمعيات نشاطها الدعوي خارج مصر، وحماية الحرية الدينية للمصريين جميعا، ودعت الى ضرورة ان تكون هناك مادة دينية للطلاب الأقباط تدرس في المدارس تعلمهم احكام دينهم ويجب ان تتضمن الدروس الدينية دعوة الى ما يقارب الاديان لا ما يباعدها، واعلنت اللجنة أيضاً ان الكتب الدينية التي تنتشر في مصر لمؤلفين مسلمين واقباطاً تتعرض لديانة بعضهم البعض، وهو ما دعا الى تضمين تقريرها مراقبة شديدة على المطبوعات ومنع تداول اي كتب تمس عقيدة المسلمين والاقباط، والقضاء على اي محاولة لإثارة الطائفية في مصر لاسيما وان مصر لا تعرف التمييز بين أبنائها[٢٨].

رفع مجلس الشعب التقرير الى الرئيس السادات الذي اكد انه لم يصل الى نتيجة حقيقية وهذا ما دعاه الى زيارة المقر البطريركي (الكاتدرائية المرقسية) والازهر واعلن لهما ان الوطن بحاجة الى توحد جميع أبنائه والتسابق الى بناء الكنائس والمساجد تسابق إثارة ليس الا، والتطور الاجتماعي لا يستوجب ذلك بقدر ما يستوجب بناء المستشفيات والمدارس، وادى الرئيس السادات صلاة الظهر في الكاتدرائية[٢٩]، وفرح

كثيرا من الحفاوة التي استقبله بها البطريرك شنودة وخاطبه اكثر من مرة بانك قائدنا وزعيمنا وراعينا، واب لكل مصر[٣٠]، وسمح السادات للكنيسة القبطية بإنشاء (٥٠) كنيسة بدلاً من (٣٠) العدد الذي طلبه البطريرك شنودة منه[٣١].

أكدت اللجنة في تقريرها ان بعض المتطرفين من رجال الكنيسة ضخم الاحداث الفردية وصّورها على انها صراع ديني واضطهاد للأقباط من قبل المسلمين، وتقاعس سلطات الدولة عن التدخل لحمايتهم، وسجلت اللجنة شكوكها في رفض البطريرك شنودة اي صوت عقلاني يصدر من اي رجل دين قبطي هدفَ الى التهدئة، وانتقد التقرير محاولة الكنيسة ان تكون دولة داخل الدولة، وخروجها عن دورها الديني وعد نفسها ممثلاً سياسياً للأقباط[٣٢]. هكذا انتهت أحداث الخانكة، ويلاحظ الباحث ان التقرير تماشى مع قرارات السادات واشاد بسياسته، لكنه بين بعض أسباب التوتر بصورة عامة.

يتضح مما سبق ان حادثة الخانكة اظهرت تزايداً في بناء الكنائس اكثر من الحاجة الفعلية، وطموح البطريرك شنودة للبروز بوصفه زعيماً مدافعاً عن الاقباط، لكن هذا البروز جاء بتصرف خاطئ واسلوب استفزازي، كاد يؤدي الى فتنة طائفية كبيرة.

المحور الثالث: قانون الحدود (الردة) والمؤتمرات الطائفية ١٩٧٧

قدم الازهر مشروع قانون سمي بقانون الحدود او الردة تضمن ٣٤ مادة في سبعة ابواب تركزت حول اقامة الحد الشرعي على مرتكبي الجرائم، وتضمن الباب السابع اقامة الحد حول المرتد عن الدين الاسلامي سواء دخل في غير دين ام لا، وتكون عقوبته حسب المادة الثالثة والثلاثين بالإعدام اذا كان لايريد التوبة، وتصادر جميع ممتلكاته، اما اذا قتل او مات على ردته فيتم مصادرة أمواله أيضاً[٣٣].

كان هناك ردة فعل منظمة للكنيسة القبطية في بداية إعلان القانون حين دعت الى عقد مؤتمر ديني مسيحي في الاسكندرية في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٧ حضره كهنة الكنائس القبطية وبعض الاراخنة وأعضاء مجالس الكنائس وأساتذة جامعات واطباء ومحامون ومهندسون ومعلمون واصحاب المهن التجارية برئاسة البطريرك شنودة لبحث المسائل القبطية العامة، و وضع البطريرك للمؤتمر اعتبارين اساسيين الاول الايمان بكنيستهم القبطية، والثاني حرية ممارسة الشعائر الدينية، وطرحت في المؤتمر حرية العقيدة اذ طالب المؤتمرون بضمانها، ورفضوا قانون الحدود، واعلنوا ان المتحولين من الدين المسيحي الى الاسلامي او بالعكس ينقسمون على ثلاثة اقسام، الاول هو تحول من

المسيحية الى الاسلام، وان هذا النوع يتم نتيجة استغلال حاجة القبطي فضلاً عن إغرائه، اما النوع الثاني فهو المسلم المتحول الى المسيحية، وفي هذا النوع يتعرض الى مصادرة أمواله وطرده من الوظيفة، اما النوع الثالث فهو المسيحي الذي تحول الى الاسلام وأراد العودة الى دينه الاصلي بعد مدة، وهذا النوع ترفض الجهات الرسمية إعادته في الوثائق والسجلات ويتعرض النوعان الثاني والثالث الى الطرد من عوائلهم والتفريق من ازواجهم فضلاً عن اقامة حد الردة عليهم(٣٤).

اعلن المؤتمرون بانهم يتعرضون الى مضايقات وتقييد واعتداء اذا ما تم بناء كنائس، والتي اكدوا بأن بناءها لأجل السجود لله وتعليم حب الوطن وطالبوا بإزالة العقبات التي تقف حيال بناء الكنائس(٣٥)، ورفضوا قانون الحدود والدعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية على غير المسلمين، إذ ان ذلك ينافي مبادئ الدستور في حرية العقيدة، اما فيما يخص الزواج فقد أكد المؤتمرون على انه نابع من العقيدة المسيحية وهو سر من اسرار الكنيسة فهو ليس عقداً مدنياً كما تنظر له بعض الديانات الاخرى، وهي ترفض اي تشريع قانوني يمس هذه العقيدة، وطالب المؤتمرون أيضاً المساواة بين المصريين جميعا في تكافؤ الفرص، مؤكدين ان الأقباط نالوا ما ناله مسلمو مصر من ويلات وحروب، فضلاً عن انهم أسهموا في بناء الدولة من خلال التخلي عن ممتلكاتهم ابان القرارات الاشتراكية، وطالب المؤتمرون بزيادة تمثيل من اسماهم الشعب القبطي في الهيئات النيابية المصرية إذ ان اعداد النواب الأقباط المعينين لا تتناسب مع ما يشكله السكان الأقباط من العدد الكلي لسكان مصر، واوصوا بقيام الأقباط بصوم انقطاعي للمدة ٣١ كانون الثاني – ٢ شباط ١٩٧٧ لرفع التضرعات لله ليمن على الشعب بوحدانية القلب والسلامة(٣٦).

يتضح ان الضغط عن طريق المؤتمرات وسيلة حاولت الكنيسة القبطية منه ايصال صوتها فيه، واخطر ما في جاء في بيان المؤتمر هو الصوم الانقطاعي الذي لا تلجأ اليه الكنيسة الا عند التعرض لخطر حسب عقيدتها.

قام اقباط المهجر في الولايات وكندا واستراليا في ٩ ايار ١٩٧٧ بعقد مؤتمرات على غرار مؤتمر الكنيسة القبطية وتضمنت القرارات نفسها، وارسل المؤتمرون مذكرات الى السادات ومجلس الشعب(٣٧)، ومن غير المستبعد ان يكون البطريرك شنودة هو المحرك الأساس لذلك.

أعلنت الكنيسة ان قانون الحدود ضد حرية الدين والعقيدة وضد الوحدة الوطنية وضد الدستور الذي نصت مادته الأربعون "**المواطنون لدى القانون سواء... لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة**"

وفي مادته السادسة والاربعين على "**الدولة تكفل حرية العقيدة...**" وضد الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي نصت مادته الثامنة عشرة "**لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته وعقيدته وحرية الاعراب عنها بالتعليم والممارسة واقامة الشعائر الدينية ومراعاتها**"[٣٨].

عقد المجمع المقدس[٣٩] في ٣٠ اب ١٩٧٧ اجتماعا برئاسة البطريرك استعرض فيه موافقة مجلس الدولة على مشروع قانون الحدود، وعقد المجمع المقدس اجتماعا في اليوم الثاني واقترح أعضائه القيام بمسيرة قبطية تتوجه الى مقر رئيس الجمهورية وسفارات الدول للتعبير عن استيائهم من اضطهادهم، وتم تأجيل ذلك انتظارا لنتائج مقابلة المجمع للرئيس السادات[٤٠]، وعقد المجمع اجتماعا ثالثا في ٣ ايلول واعلنوا فيه وصول العلاقة بين الكنيسة والدولة الى طريق مسدود وطالب بإلغاء قانون الحدود وحماية الزواج وتكافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين في الهيئات السياسية والتحذير من التطرف، ودعا الأقباط الى الصوم الانقطاعي حتى غروب الشمس للمدة من ٥ – ٩ ايلول ١٩٧٧[٤١]. وأكد البطريرك شنودة "**لن ترى الشمس وجهي مفطرا حتى يحل الله الأمور**"[٤٢]. وأرسل المجمع الانبا صموئيل[٤٣] الى رئاسة الجمهورية لتسليم مذكرة رفضه لقانون الحدود، وتضمنت المذكرة في بدايتها تساؤلاً عن الحاجة الى هكذا قانون وليس هناك من يرتد عن الاسلام، ورأت الكنيسة ان القانون هو استهداف لها وضد الآية القرآنية **{لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ}**[٤٤] ورأت الكنيسة انه اذا ما كان هناك قانون للردة عن الاسلام يجب ان يكون هناك قانون ضد المرتدين علن المسيحية[٤٥].

على أثر ذلك زار ممدوح سالم رئيس الوزراء في ١٢ ايلول ١٩٧٧ البطريرك شنودة واعلن له ان قانون الحدود لا يعبر عن رأي الحكومة، ثم اتصل السادات بموسى صبري[٤٦] وطلب منه التدخل وافهام البطريرك انه اذا لم يعدل عن تصرفاته سيضطر الى الغاء القرار الجمهوري الخاص بتعيينه، الا ان موسى صبري اعتذر عن لقاء البطريرك، لأنه يتهمه بمساندة السادات، الا انه التقى بالأنبا صموئيل الذي نقل وجهة نظره الى البطريرك المتضمنة كتابة رسالة تهدئة الى السادات، وبعد ذلك التقى البطريرك بموسى صبري وكتب رسالة بمناسبة عيد الفطر[٤٧]، تضمنت تهنئة البطريرك شنودة للرئيس السادات بمناسبة عيد الفطر، والدعوة لحفظه لما يقدمه من خدمة لمصر وعبر عن حب الأقباط له والصلاة له دائماً، لان حب الحاكم جزء أساس من عقيدتهم، وتجديد الولاء له والدعوة له بحسن تصريف الامور كونه الاب الراعي لمصر جميعا، والمدافع عنهم، وختم الخطاب الدعوات للسادات بالتوفيق[٤٨]. يتضح

من الخطاب السابق انه تضمن استنجاداً بالرئيس السادات من اجل ايقاف قانون الحدود والتذكير للسادات بأنه رئيس مصر جميعاً وضرورة كسب ود الأقباط اذ ان الخطاب لم يقتصر على التهنئة فقط.

على ايٍّ حال أثار مؤتمر الكنيسة القبطية ورفضها لقانون الحدود الازهر الذي عقد في ايلول ١٩٧٧ مؤتمرا برئاسة الشيخ عبد الحليم محمود رداً على مؤتمر الاسكندرية القبطي وحمل بيانه الختامي:

١. ان كل تشريع يخالف الشريعة الإسلامية باطل.

٢. عدم قبول مشورة احد في تطبيق الشرع الاسلامي، او تأجيله .

٣. ان التسويف في تطبيق قوانين الاسلام معصية وعلى الجميع ابراء ذمته من ذلك.

٤. يقدر المؤتمر ما صرح به الرئيس السادات بتطهير اجهزة الدولة من الملحدين، وطالبه المؤتمر بتطهير أجهزة الإعلام أيضاً.

٥. يجب تربية النشئ تربية دينية في جميع مراحل التعليم(٤٩).

على أثر ذلك اجتمع السادات بالبطريرك شنودة في القناطر الخيرية في ايلول ١٩٧٧ وحضر الاجتماع اعضاء المجمع المقدس ورئيس الوزراء ممدوح سالم ورئيس تحرير جريدة الاخبار موسى صبري، وتطرق البطريرك الى موضوع بناء الخمسين كنيسة التي وعده السادات فيها سنوياً، وان اتفاق السادات معه لم ينفذ، اذ ان وزارة الداخلية تعرقل منح تراخيص لإقامة الكنائس، ومنذ تولي البطريرك شنودة منصب البطريرك حتى عام ١٩٧٧ لم يتجاوز بناء ٥٨ كنيسة، وهناك كنيسة مار جرجس في رأس البر وكنيسة التحرير في امبابة حصلت البطريركية على قرارات جمهورية، ولم تنفذ بسبب مضايقات المسلمين لهم والاعتداء على العمال، واصدار وزارة الداخلية قراراً بالتريث في ذلك، وإحالة الامر الى القضاء حول النزاع على ملكية الارض، واستطرد البطريرك انه في مدة التقاضي ربما يبنى جامع في المنطقة وفي هذه الحالة من غير الممكن هدمه من أجل الكنيسة، فضلاً عن ذلك إن توسعة اي الكنيسة كبناء غرفة إضافية غير ممكنة الا بقرار جمهوري، وافضى الاجتماع الى ان يكون هناك لقاء سنوي للرئيس السادات مع الأقباط وأن يكون في عيد الفطر المبارك للاستماع الى شكاياتهم وحل مشاكلهم(٥٠)، وبذلك وبذلك أنهى السادات ظاهرة عقد المؤتمرات الطائفية، وترطيب الأجواء بين الازهر والكنيسة.

المحور الرابع: الأحداث الطائفية ١٩٧٧ – ١٩٨٠

حدثت اشتباكات بين المسلمين والطلاب المسيحيين في محافظتي أسيوط والمنيا عام ١٩٧٧ قتل خلالها فيها قسيس وامرأة وطفل من

الأقباط[٥١]، في عام ١٩٧٨ احُرقت كنيسة (أبو زعبل) في القاهرة من قبل مجهولين[٥٢]، واحرق بعض المتشددين المسلمين كنيسة قصر الريحان الأثرية عام ١٩٧٩، الا ان خبير المتفجرات ايد ان شمعة تركت سهواً على منضدة خشبية سببت الحريق[٥٣].

ثم أحرق بعض المتشددين المسلمين في ٦ كانون الثاني ١٩٨٠ كنيسة العذراء التاريخية في القاهرة، ولم تعمل الحكومة على تقديم الجناة للمحاكمة[٥٤]، وفي ١٨ اذار ١٩٨٠ اعتدى بعض الطلاب المنتمين الى الاخوان المسلمين على الطلاب الأقباط المقيمين في المدينة الجامعية في الإسكندرية[٥٥]، وهو ما أدى الى مقتل ثلاثة طلاب اقباط، فأوعز انطونيوس مطران كنيسة الإسكندرية الى عقد مؤتمرات مع طلبة الجامعة بهدف تعبئتهم وإثارتهم ضد المسلمين، وطلب منهم ارتداء صليب خشبي على صدرهم[٥٦]، بعدها تم خطف عميد كلية العلوم القبطي الدكتور شلبي، وتم الاعتداء على مكتبه وتدخلت الشرطة وتم الافراج عنه[٥٧]. اما في مدينة المنيا فقد اعتدى بعض المتشددين المسلمين على ممتلكات الأقباط وتعرضت أيضاً كنيسة القديس جورج لهجوم، وهو ما أدى الى مواجهات بينهم وبين الأقباط في شوارع المدينة[٥٨].

حمّل السادات البطريرك شنودة مسؤولية ما حدث في مصر من توتر طائفي، لأن البطريرك كان يرى ان العنف مباح اذا تعرض الحق العام للخطر، فكل قبطي يمكنه ان يتهاون في الحق الخاص الا انه لايمكنه التهاون في الحق العام[٥٩].

يرى الباحثان ان الأقباط والمسلمين عاشوا أخوة متحابين، وكل ما حصل من اعتداءات طائفية لا تمثل طوائفهم قطعا، بل هي محسوبة على المتشددين من الطرفين، مع تأجيج بعض رجال الدين من الطرفين أيضاً.

نتيجة التوتر الطائفي والتعديل الدستوري في المادة الثانية التي اريد لها ان تكون "**الاسلام دين الدولة الرسمي واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع**"، بعد أن كانت "**الاسلام دين الدولة الرسمي واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع**"[٦٠]، وما رافقها من رفض من قبل البطريرك لها، لذلك اعلن السادات إنه يعارض أي محاولة لإضعاف هوية مصر الاسلامية، وأكد على انه "**رجل مسلم لشعب مسلم**"، وان البطريرك شنودة يعرقل تطبيق الشريعة الاسلامية[٦١]، ويتضح ان السادات حصل على رضا المتشددين من المسلمين، الا انه ابعد

الأقباط عنه، الذين التفوا أكثر حول البطريرك شنودة.

عدت الكنيسة في ٢٦ اذار ١٩٨٠ تصريح السادات خطراً عليها، وتجاوزاً على قيادتها الروحية، وبينت خشيتها في ان يحل الدين محل الوطنية، فاجتمع المجمع المقدس في اليوم نفسه واعلنوا أن الكنيسة مستعدة للدخول في عصر استشهاد جديد من اجل عقيدتها[٦٢]، وان الأقباط في مصر يتعرضون الى اهانات وشتائم واتهامات بالكفر، واعتداء على الكنائس وخطف للفتيات، واجبار البعض على التحول للدين الاسلامي، وقدمت الى المجمع عدة شكاوى بهذا الخصوص، فقرر المجمع إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة والاكتفاء بالصلاة في الكنائس وعدم استقبال التهاني تعبيراً عن الالام التي يعانيها الأقباط والاعتكاف في الاديرة خلال العيد، وعدم تزيين الكنائس[٦٣]، وان الكنيسة تقيم قداس الجمعة الحزينة في الاديرة، والتضرع الى الرب من اجل خلاصهم مما يعانوه من ضغط، واعلنت عدم استقبال اي مسؤول حكومي بمناسبة عيد القيامة[٦٤]. يتضح ان البيان مثّل إعلان الكنيسة حمل السلاح من قبل الأقباط، وحثهم على ان يكونوا محاربين فيما اسموه عصر الاستشهاد.

ذهب البطريرك شنودة الى الدير من اجل عدم استقبال التهاني، وهذا أدى الى تصاعد الصدام مع الرئيس السادات وعد هذا الامر تحدياً له من قبل الكنيسة[٦٥]، اما فيما يخص قرار عدم الاحتفال بعيد القيامة عام ١٩٨٠ فقد أكد البطريرك انه "**قرار المجمع المقدس وليس قراره ولايمكن ان يعارض قرار أعضاء المجمع**"، وأنه أمر بإغلاق الكنائس ثلاثة اسابيع وهو لتهدئة الامور وليس تحدٍ للسلطة[٦٦]، وهنا يتضح إن البطريرك كان ذكيا في عدم اتخاذه قراراً بعدم استقبال التهاني بنفسه، وانما كان قرارا مجمعيا.

انتقلت اجهزة الاذاعة والتلفزيون الى الكنيسة لإذاعة القداس كما كان يجري سنويا، الا ان الكنيسة رفضت ادخالهم وأعلنوا عدم اقامة القداس، واثار هذا الموقف السادات واعلن ان البطريرك يريد النزول بالأزمة الى الشارع وتوجه الانبا صموئيل _ الذي وصف بانه رجل التهدئة في الازمات_ الى رئيس الوزراء مصطفى خليل[٦٧] لمحاولة ايجاد حل، فطلب الاخير عودة البطريرك من الدير الى الكنيسة واقامة الاحتفال، وسيحضر رئيس الوزراء باسم الحكومة، ولكن الأمر لم يتم، فطلب الانبا صموئيل منه مرة أخرى إرسال وزير الدولة لرئاسة الجمهورية منصور محمد حسن[٦٨] الى الدير لدعوة البطريرك وبعد ان علم السادات بالأمر أكد لرئيس الوزراء انه لو نفذ هذا الامر لكانت إقالته ثمناً لذلك[٦٩].

المحور الخامس: احداث الزاوية الحمراء ١٩٨١

تقع مدينة الزاوية الحمراء في الجزء الشمالي الشرقي للقاهرة وتبلغ مساحتها حوالي ٤٠ فداناً، يسكنها خليط من الأقباط والمسلمين، أمر السادات عام ١٩٧٩ وزير الاسكان حسب الله كفراوي[٧٠] بهدم حييّ الترجمان وعرب المحمدي في القاهرة، لأنها تعكس صورة سيئة عن سكان مصر، وتحويل المنطقة الى مكاتب عمل وعقارات حديثة، واختار لهم سكناً بديلاً في الزاوية الحمراء، واستمرت عملية التسكين حتى عام ١٩٨١ انتقل خلالها حوالي ٥٠٠٠ عائلة، أي ما يقرب ال ٣٠,٠٠٠ نسمة وهو ما أدى الى حدوث ازدحام في الزاوية الحمراء[٧١].

روّجت حركة الجهاد الاسلامية لدعاية ان التجار الأقباط اخذوا يستغلون السكان الجدد للزاوية الحمراء في رفع الاسعار وانهم حققوا ارباحاً كبيرة من بيع البضائع لهم، وبدأت الاحداث بعد ان تنازع شخص قبطي مع مسلم صاحب شركة دواجن حول قطعة أرض تعود للأول مساحتها ١٨٠٠م، وحصل القبطي على قرار من المحكمة بملكيته للأرض، الا ان محافظ القاهرة محمد سعد الدين مأمون[٧٢] أكد ان ادعاء القبطي باطل ويجب منح الارض لصاحب الشركة واستغلال الارض المتبقية لبناء مسجد، وتجمع عدد من المسلمين في ليلة ١٣ حزيران ١٩٨١ وأدوا صلاة العشاء، فقام الرجل القبطي بإطلاق الرصاص عليهم، فتحشد المسلمون يوم ١٧ حزيران يقودهم جماعة الجهاد وشنّوا حملة على اقباط الزاوية الحمراء ونهبوا بيوتهم فقتل ١٧ وجرح ١١٢ من الطرفين، ونهب ١٧١ محلاً ومخزناً اغلبها للأقباط، وتدخلت الشرطة للسيطرة على الاوضاع فاعتقلت ٢٦٦ شخصاً اغلبهم من حركة الجهاد، وبيّن التنظيم ان المسلمين في الزاوية استنجدوا فيه قبل الأحداث وانه أرسل خمسة أعضاء منه بقيادة طارق الزمر[٧٣] لحمايتهم، وعقد التنظيم مؤتمراً صحفيها في مكان الحادث يوم ٢٠ حزيران دعا الى محاكمة البطريرك شنودة ونزع سلاح الأقباط وايقاف بناء الكنائس وتعويض المتضررين، واصدر الشيخ عمر عبد الرحمن[٧٤] أحد أبرز اعضاء حركة الجهاد فتوى تجيز لأعضاء التنظيم مهاجمة محلات تجار المجوهرات الأقباط لأنهم يدعمون الكنيسة بالسلاح والمال لغرض إيذاء المسلمين، وان ما حصلوا عليه يدخل في باب الغنائم وليس السرقة، وعلى أثر ذلك شن اعضاء التنظيم في تموز ١٩٨١ هجمات على محلات المجوهرات للأقباط في منطقة نجع حمادي في شبرا الخيمة في القاهرة[٧٥]. عندها اعلن البطريرك ان الأقباط سيضطرون الى حمل السلاح لحماية انفسهم اذا عجزت الدولة عن حمايتهم[٧٦].

لايمكن إنكار أن بعض المسلمين من سكنة الزاوية قاموا بإيواء بعض الأقباط وحمايتهم من اعتداءات المتشددين المسلمين، ودافع بعض المسلمين عن الكنيسة وساعدوا على اطفائها(٧٧). وهذا ليس غريباً على المجتمع المصري الذي ينشد السلام.

الا إن ما زاد الأمر سوءاً اعلان الرئيس السادات انه يعتزم تقديم تقريراً الى الشعب المصري بعد عودته من زيارة الولايات المتحدة – اذ ان السادات كان في زيارة الى الولايات المتحدة في وقتها – يبين فيه تفاصيل الفتنة الطائفية في مصر، وحمّل ما يحصل للأقباط وردود الافعال الغاضبة تجاههم للبطريرك(٧٨). وتدخل الحزب الوطني الديمقراطي في احداث الزاوية الحمراء بتوزيعه منشورا على سكان المدينة اتهم فيه الشيوعيين والمعارضين الذين خسروا الانتخابات النيابية قبل شهر من الاحداث(٧٩).

كان حادث الزاوية الحمراء حادثاً بسيطاً في بدايته جاء نتيجة سياسة حكومية متخبطة بنقل سكان حييّ الترجمان وعرب المحمدي في القاهرة اليها دون حسبان ما تؤول اليه نتيجة النقل، تطور الحادث نتيجة تدخل جماعة الجهاد الإسلامية وتصريح السادات الذي أتهم البطريرك فيه، وكان ذلك الحادث كافياً لإشعال فتنة في مصر واشتداد للصراع بين السادات والبطريرك.

الخاتمة:

مرت مصر في عهد السادات (١٩٧٠ – ١٩٨١) بأحداث طائفية خطيرة كادت ان تؤدي بالسلم المجتمعي الى حرب طائفية، وكان موقف البطريرك شنودة الثالث موقفا سلبياً ادى الى تأجيج الاحداث بدءً من احداث الخانكة عام ١٩٧٢ التي رأى فيها اختبار لقيادته الكنسية، وبرر ذلك بانه دفاع عن الأقباط وكيانهم ووجودهم خصوصا بعد تقرب السادات الى الجماعات الاسلامية التي اراد لها ان تحل محل الناصريون (مراكز القوى)، ولم تسلم حتى الجامعات المصرية من بعض التوترات الطائفية، وشهدت مصر عام سعي الازهر لإقرار قانون تضمن في بعض مواده إقامة الحد على المتحولين من الاسلام الى المسيحية، قابلته الكنيسة بعقد مؤتمر في العام نفسه لرفض ذلك، واستخدم البطريرك اسلوب الصوم الانقطاعي والاعتكاف في الاديرة وعدم استقبال التهاني إذا ما أُقر القانون، وتسارعت الاحداث الطائفية في الزاوية الحمراء عام ١٩٨١ حتى أنتهى الامر الى الغاء السادات للقرار الجمهوري الخاص بتعيينه بطريركاً وتعيين لجنة قبطية خماسية لإدارة الكنيسة.

الهوامش:

(١) البطريرك شنودة الثالث: اسمه قبل الرهبنة نظير جيد، ولد عام ١٩٢٣، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة القاهرة، دخل الرهبنة في دير السريان عام ١٩٥٤، اصبح أسقفاً للتعليم الديني، وقدم العديد من المحاضرات والعظات التي تخص الشباب والمرأة القبطية، وكتب الكثير عن دور رجل الدين في المجتمع، تولى منصب البطريرك عام ١٩٧١ وكان في صراع مع السادات انتهى بإلغاء السادات للمرسوم الجمهوري الخاص بتعيينه في ٥ ايلول ١٩٨١ وتحديد اقامته في الدير، وبعد تولي محمد حسني مبارك الحكم اعاده الى البطريركية عام ١٩٨٥، الف العديد من الكتب، توفي عام ٢٠١٢، للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد فوزي، البابا كيرلس والبابا شنودة، دار النشر هاتيه، (القاهرة، ١٩٩٦)، ص ص ٤٠ – ٦١.

(٢) هاني لبيب، الكنيسة المصرية توازنات الدين والدولة، دار نهضة مصر، (الجيزة، ٢٠١٢)، ص ص ٢٨ – ٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٤١٩ – ٤٢٣؛
Hamied Ansari, Sectarian Conflict in Egypt and the Political Expediency of Religion, Middle East Journal, Washington, Vol. 38, No 3, 1984, P 401.

(٤) ممدوح سالم: ولد عام ١٩١٨، تخرج من كلية الشرطة، أختاره جمال عبد الناصر ليكون مسؤولاً عن أمنه الشخصي للمدة (١٩٦٠ – ١٩٦٦) ثم محافظاً لأسيوط عام١٩٦٧ ومحافظاً للغربية عام ١٩٦٩ ثم محافظاً للإسكندرية عام١٩٧٠، ثم وزيراً للداخلية عام ١٩٧١ ثم نائب رئيس الوزراء ووزيراً الداخلية عام ١٩٧٢ وفي عام ١٩٧٥ اصبح رئيساً للوزراء، وفي عام ١٩٧٨ أصبح مساعد رئيس الجمهورية. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد ماجد عبدالرزاق، التطورات الاقتصادية في مصر وانعكاساتها الاجتماعية ١٩٧٠–١٩٨١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ١٧٦.

(٥) كامل عبد الفتاح البحيري، التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر، بلنسيا للنشر، (المنوفية، ٢٠٠٨)، ص ٢٨٨ .

(٦) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ٢٩ .

(٧) تقع مدينة الخانكة شمال مدينة القاهرة ب٢٠ كم، ويسكنها ما يقارب ٢٢٠٠٠ نسمة. ينظر:
Hamied Ansari, Op. Cit, P 400.

(٨) جمعية دينية اجتماعية قبطية أسسها باسيلي بطرس وحبيب جرجس ومرقس سميكة عام ١٩٠٨، قامت بالكثير من المشاريع الدينية والاجتماعية في مدن مصر، اصدرت مجلة (الاصدقاء) لنشر المواضيع الدينية، توقفت عن الصدور عام ١٩٦٧. ينظر: مجدي عزيز السبكي، جمعية أصدقاء الكتاب المقدس القبطية الأرثوذكسية في قرن من الزمان (١٩٠٨–٢٠٠٨م)، جريدة وطني، العدد، ٢٤٢٤، ٨ حزيران ٢٠٠٨.

(٩) الانبا مكسيموس: ولد في مدينة اخميم عام ١٩١١، من عائلة دينية، انتقل الى مدينة الاسكندرية ودرس في مدرسة الامريكان واكمل الثانوية عام ١٩٣٠، ترهبن عام ١٩٣٢ بدير السيدة العذراء باسم انجيلوس المحرقي، وأصبح قساً عام ١٩٣٦، وثم أصبح وكيلاً للدير عام ١٩٤٨ ثم اختير امينا لمكتبة البطريركية وسكرتيرا للبطريرك يوساب الثاني، رشح للبطريركية عام ١٩٥٩ وحصل على أعلى الأصوات ولكنه لم يفز بالقرعة الهيكلية، أسس اول كنيسة في الكويت عام ١٩٦١، وفي عام ١٩٦٣ اختير أسقفاً لكنيسة الجيزة والقيلوبية، تمت

ترقيته الى مرتبة مطران عام ١٩٧٨، توفي عام ١٩٩٢. ينظر:

https://st-takla.org/Saints/bishops/meem/macsimos-qaliobia.html.

(١٠) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ٤٣١ .

(١١) أسامة سلامة، مصير الأقباط في مصر، دار الخيال، (القاهرة، ١٩٩٨)، ص ١٦٤.

(١٢) حسن رجب، ايام السادات، دار الخلود، (د.م، ٢٠١٢)، ص ١٦٥.

(١٣) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مطابع الاهرام، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٢٩٥؛ هاني لبيب، المصدر السابق، ص٣٠.

(14) S. S. Hasan, Christians versus Muslims in Modern Egypt The Century-Long truggle for Coptic Equality, Oxford University Press, (New York, 2003), P 107 .

(١٥) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ٤٢٧ .

(١٦) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(١٧) محمد حسنين هيكل: ولد عام ١٩٢٣، عمل في الصحافة واصبح رئيسا لتحرير عدة صحف اهمها صحيفة الاهرام، اصبح عام ١٩٧٠، اعتزل الكتابة الصحفية عام ٢٠٠٣، له العديد من الكتب باللغة العربية والانكليزية، توفي عام ٢٠١٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: نوال والي عكار، محمد حسنين هيكل ودوره السياسي والفكري في مصر ١٩٢٣ – ١٩٨١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ص ١ – ٢٠٢.

(١٨) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ٢٩٥ ؛ أسامة سلامة، المصدر السابق، ص ص ١٣١– ١٣٢.

(١٩) جمال العطيفي: ولد في اسيوط عام ١٩٢٣، حصل على شهادة الحقوق من جامعة القاهرة، تولى منصب نقيب المحامين المصريين، ومقررا للجنة التحضيرية لدستور ١٩٧١، اختير وزيرا للثقافة والاعلام عام ١٩٧٦، عضوا في مجلس الشعب المصري واصبح رئيسا له، له عدد من المؤلفات، توفي عام ١٩٨٣. ينظر: نبيل ابو القاسم، اعلام علماء مصر ونجومها حتى عام ١٩٨٥، مكتبة المشارق، (القاهرة، ٢٠١٨)، ص ص ٢٦٧ – ٢٦٨.

(٢٠) كانت اللجنة برئاسة جمال العطيفي رئيس المجلس وعضوية كل من: محمد فؤاد والبرت برسوم سلامة وكمال الشاذلي ورشدي سعيد ومحب استينو، وعبد المنصف حسن حزين. ينظر: هاني لبيب، المصدر السابق، ص ٤٢٦.

(٢١) محمد الفحام: ولد عام ١٨٩٤، التحق عام ١٩٠٣ بالمعهد الديني في الاسكندرية، وحصل على الشهادة العالمية عام ١٩٢٢ في النحو، عمل مدرسا في المعهد الديني نفسه عام ١٩٢٦، بعدها عمل مدرسا في كلية الشريعة عام ١٩٣٥، حصل من جامعة السوربون الفرنسية على الدكتوراه، وعُين عميدا لكلية اللغة العربية عام ١٩٥٩، تولى مشيخة الازهر طيلة المدة (١٩٦٩– ١٩٧٣)، بعد طلب اعفاءه لظروفه الصحية، توفي عام ١٩٨٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبد العليم حسين، مشيخة الازهر الشريف شيوخ ووكلاء ورؤساء جامعة الازهر، مؤتمر العيد الالفي للأزهر، (القاهرة، ١٤٠٣هـ)، ص ٢٦٢.

(٢٢) عبد الحليم محمود: ولد عام ١٩٠٨ في مدينة الشرقية، درس في مدينته ثم انتقل الى القاهرة عام ١٩٢٣ للدراسة في الازهر فنال الشهادة عام ١٩٢٨، وفي عام ١٩٣٢ حصل على الشهادة العالمية، وفي عام

١٩٣٥ حصل على شهادة الليسانس في الفلسفة من جامعة السوربون الفرنسية، وفي عام ١٩٤٠ حصل على شهادة الدكتوراه، اختير امينا عاما لمجمع البحوث الاسلامية عام ١٩٧٠ ثم وزيرا للأوقاف عام ١٩٧١، بعدها اصبح شيخا للأزهر عام ١٩٧٣ حتى وفاته عام ١٩٧٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعيد عبد الرحمن، شيوخ الازهر، الشركة العربية للنشر، ج٥، (القاهرة، ١٩٩٧)، ص ص ١٥ – ٣٤.

(٢٣) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ص ٤٢٨ – ٤٣٠ .

(٢٤) أسامة سلامة، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٢٥) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ص ٤٣٢ – ٤٣٣.

(٢٦) الشروط العشرة: هي الشروط التي وضعتها حكومة عبدالفتاح يحيى في شباط ١٩٣٤، تضمنت ضرورة تحديد جنس الأرض وبيان ملكيتها، وتحديد بُعد الكنيسة المراد بنائها عن المساجد الموجودة في المنطقة، وبيان رأي المسلمين الموجودين في المنطقة، وتحديد عدد الأقباط الموجودين في المنطقة، وبيان فيما اذا كانت هناك كنيسة سابقة... للمزيد من التفاصيل ينظر: نبيل لوقا، مشاكل الأقباط في مصر وحلولها، دار البباوي، (القاهرة، ٢٠٠١)، ص ص ٤٦ – ٤٧.

(27) Jason Brownlee, Violence Against Copts In Egypt, Carnegie Endowment for International Peace, (Washington, 2013), P 10.

(٢٨) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ص ٤٤٥ – ٤٤٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣٠) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٣١) أسامة سلامة، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٣٢) نقلا عن: أنور محمد، السادات والبابا اسرار الصدام بين النظام والكنيسة، دار ايه ام، (القاهرة، ١٩٩٠)، ص ص ١٠٦ – ١٠٩.

(٣٣) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ص ٤٥٣ – ٤٥٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٦ ؛
Hamied Ansari, Op. Cit, P 402.

(٣٥) الكنيسة القبطية، قرارات مؤتمر الاسكندرية ١٧ كانون الثاني ١٩٧٧. نقلا عن: هاني لبيب، المصدر السابق، ص ٤٥٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ص ٤٥٨ – ٤٦٥.

(٣٧) انطونيوس الانطواني، وطنية الكنيسة القبطية، ج ٣، هارموني للطباعة، ط٢، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٣٠.

(٣٨) مجلة الكرازة (مصر)، العدد ٣٤، السنة الثامنة، ٢٦ اب ١٩٧٧، ص ١.

(٣٩) المجمع المقدس: هو اعلى سلطة كهنوتية في الكنيسة، له سلطة تشريعية تمنحه حق تعديل القوانين واللوائح الكنسية، وسن قوانين جديدة في القضايا المستحدثة بما يتفق مع الايمان المسيحي القبطي، وله سلطة قضائية عليا في الحكم على صاحب اي درجة من درجات الكهنوت او من غير الكهنوت باي تهمة تمس تعاليم الكنيسة، وهو المسؤول الاعلى عن الايمان والعقيدة، وله سلطة مراجعة اي كتاب يختص في هذه المواضيع، له ان يضع لائحة للمحاكمات الكنسية، وله السلطة في الاشتراك في عملية اختيار البطريرك، وادارة العملية الانتخابية لاختيار البطريرك الجديد، ويرأس المجمع البطريرك، وينتظم في عضويته وكيل البطريرك ورؤساء الاديرة، ونص قانونه ان يجتمع مرتين في السنة كاجتماعات اعتيادية، فضلاً عن الاجتماعات الطارئة،

وتعد قراراته لازمه لا تتغير الا بقرار آخر منه. ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تقرير الحالة الدينية في مصر، مؤسسة الاهرام، (القاهرة، ١٩٩٥)، ص ص ٨٨ – ٨٩ ؛ ايريس حبيب المصري، قصة الكنيسة القبطية، مكتبة المحبة، الكتاب السادس (أ)، (القاهرة، ١٩٨٥)، ص ١٥٧.

(٤٠) عبد اللطيف المناوي، الأقباط الكنيسة ام الوطن، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ٢٢٣.

(٤١) حسن رجب، المصدر السابق، ص ١٦٥ ؛ مجلة الكرازة، العدد ٣٦، السنة الثامنة، ٩ ايلول ١٩٧٧، ص ١.

(٤٢) انطونيوس الانطواني، المصدر السابق، ج٣، ص ٣٥ ؛ مجلة الكرازة، العدد ٣٦، السنة الثامنة، ٩ ايلول ١٩٧٧، ص١.

(٤٣) الانبا صموئيل: ولد عام ١٩٢٠ في القاهرة التي اكمل دراسته فيها وحصل على شهادة الحقوق، دخل سلك الرهبنة عام ١٩٤٠، وبعدها التحق بالكلية الاكليريكية عام ١٩٤١، انتدبته الكنيسة كممثلاً عنها في بعض المؤتمرات الخارجية لأنه يجيد اللغة الانكليزية، رُسم أسقفاً للخدمات العامة عام ١٩٦٢، اختاره السادات احد اعضاء اللجنة الخماسية بعد الغاء امر تعيين البطريرك شنودة الثالث، وقتل بحادثة المنصة في ٦ تشرين الاول ١٩٨١. ينظر: انطونيوس الانطواني، المصدر السابق، ج٣، ص ص ٣٦٠ – ٣٦٤.

(٤٤) سورة البقرة، الآية ٢٥٦ .

(٤٥) انطونيوس الانطواني، المصدر السابق، ج٣، ص ص ٣٥ – ٣٩ ؛ مجلة الكرازة، العدد ٣٥، السنة الثامنة، ٢ ايلول ١٩٧٧، ص ١ .

(٤٦) موسى صبري: ولد عام ١٩٢٤، التحق بكلية الحقوق عام ١٩٤٣، عمل بالصحافة وتولى سكرتارية تحرير و رئاسة تحرير عدد من الصحف والمجلات، كتب ما يقارب العشرين مؤلفا في الصحافة والادب، توفي عام ١٩٩٢. ينظر: ملاك لوقا، اقباط القرن العشرين، مكتبة انجليوس، (شبرا، ٢٠٠٩)، ص ٤٣٤.

(٤٧) أسامة سلامة، المصدر السابق، ص ص ١٣١–١٣٢.

(٤٨) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ٤٣١.

(٤٩) جمال البنا، اخواني الاقباط، دار الفكر الاسلامي، (القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ص ١٢١ – ١٢٢.

(٥٠) عبد اللطيف المناوي، المصدر السابق، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٧.

(51) S. S. Hasan, Op. Cit, P 108 .

(52) S. S. Hasan, Op. Cit, P 108 .

(٥٣) أنور محمد، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(54) S. S. Hasan, Op. Cit, P 108 .

(٥٥) حسن رجب، المصدر السادات، ص ١٦٣.

(٥٦) أسامة سلامة، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٥٧) أنور محمد، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(58) S. S. Hasan, Op. Cit, P 108.

(٥٩) نقلاً عن: محمد مورو، الاقليات المشكلة والحل، مكتبة جزيرة الورد، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ١٥٤.

(٦٠) محمد مورو، من يخلف البابا شنودة، المصرية للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص ص ٤٣ – ٤٤.

(61) Hamied Ansari, Op. Cit, P 404.

(٦٢) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ص ٤٥٩ – ٤٦١.

(٦٤) عبد اللطيف المناوي، المصدر السابق، ٢٠٨.

(٦٥) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٦٦) أنور محمد، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٦٧) مصطفى خليل: ولد في مدينة القليوبية عام ١٩٢٠، حصل على شهادة الهندسة عام ١٩٤٣، وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٥١ من جامعة

(الينوي) الامريكية، وعُين أستاذاً في كلية الهندسة – جامعة عين شمس، تولى مناصب وزارية للمدة (١٩٥٦ – ١٩٦٦) اذ اصبح وزيرا للاتصالات ثم وزيرا للنقل و المواصلات، ومن بعد نائبا لرئيس الوزراء لشؤون الكهرباء والبترول، وأصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٧٨، له العديد من المؤلفات اهمها (ازمة البترول العالمية ١٩٧٠، وازمة البترول في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٤)، توفي عام ٢٠٠٨. للمزيد من التفاصيل ينظر:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/47116 .

(٦٨) منصور محمد حسن: ولد عام ١٩٣٧ في مدينة الشرقية، درس فيها الدراسة الابتدائية ثم انتقل الى الاسكندرية، ودخل الى كلية القاهرة ليحصل على بكالوريوس في العلوم السياسية، ثم اكمل دراسة الماجستير في الولايات المتحدة الامريكية، تولى وزارة الاعلام والثقافة، ثم اسندت له وزارة شؤون رئاسة الجمهورية، اختير رئيساً للمجلس الاستشاري المصري عام ٢٠١١ بعد تنازل محمد حسني مبارك عن الحكم، رشح لرئاسة مصر عام ٢٠١٢، توفي في تشرين الاول عام ٢٠١٢. ينظر:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/ 607727.

(٦٩) أسامة سلامة، المصدر السابق، ص ص ١٤٤ – ١٤٥.

(٧٠) حسب الله كفراوي: ولد عام ١٩٣٠ في مدينة دمياط، حصل على شهادة الابتدائية عام ١٩٤٣ الهندسة المدنية عام ١٩٥٥، شارك في الاعمال التمهيدية لبناء السد العالي، وعمل في مشاريع وزارة الكهرباء للمدة (١٩٦٧ – ١٩٧٣)، ثم أصبح رئيساً للجهاز التنفيذي لمشاريع إعمار قناة السويس (١٩٧٥– ١٩٧٦)، ثم محافظ دمياط (١٩٧٦ – ١٩٧٧)، أصبح وزيرا للتعمير والاسكان (١٩٧٧ – ١٩٨٠)، ثم وزير استصلاح الاراضي (١٩٨٠ – ١٩٨٤)، وأخيراً وزير التعمير والاسكان (١٩٨٤ – ١٩٩١)، انشأ العديد من المدن منها مدينة ٦ اكتوبر ومدينة ميناء دمياط، ومليوني وحدة سكنية. ينظر:
https://www.marefa.org.

(71) Hamied Ansari, Op. Cit, Pp 408 – 409 .

(٧٢) سعد مأمون ولد عام ١٩٢٢، تخرج من الكلية الحربية، وبعدها حصل على ماجستير في العلوم العسكرية، تدرج في المناصب العسكرية، أصبح قائد القوات المصرية في اليمن عام ١٩٦٦، وشارك في حرب تشرين الاول ١٩٧٣ وصاحب الخطة (شامل) التي حاصرت الاسرائيليين في ثغرة الدفرسوار، وعمل محافظاً لمدينة مطروح والمنوفية والقاهرة طيلة المدة (١٩٧٥ – ١٩٨٣)، توفي عام ٢٠٠٠. ينظر:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/Egypt/sec015.doc_cvt.htm.

(٧٣) طارق الزمر: ولد عام ١٩٥٩، انتمى الى تنظيم الجهاد، واعتقل بعد اتهامه بالمشاركة مع عبود الزمر باغتيال السادات عام ١٩٨١، وأفرج عنه عام ٢٠١١ بعد التغيير الذي حصل في مصر عقب الاطاحة بالرئيس حسني مبارك أثر ثورة كانون الأول ٢٠١١، وأسس حزب البناء والتنمية، وبدأت ملاحقته من قبل السلطة المصرية بعد ٣٠ حزيران ٢٠١٣ وتنصيب السيسي رئيساً لمصر، فاضطر الى ترك مصر والسفر الى تركيا، له كتاب مراجعات لا تراجعات، حصل على شهادة درجة الدكتوراه في القانون الدستوري باعتباره أول سجين سياسي ينال هذه الدرجة.
https://ar.wikipedia.org/wiki.

(٧٤) عمر عبد الرحمن: ولد عام ١٩٣٨ في مدينة الدقهلية، حصل على شهادة الثانوية عام ١٩٦٠ من

الثانوية الازهرية، وعلى البكالوريوس في تخصص اصول الدين من جامعة القاهرة عام ١٩٦٥، ثم الماجستير وعمل معيداً في الكلية، ثم انتقل الى الازهر، حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٧٣، وهو أحد اعضاء الجامعات الاسلامية في مصر وصدر القاء القبض عليه ضمن قرارات ايلول عام ١٩٨١، وتم الافراج عنه عام ١٩٨٤، إعتقل في نيويورك بتهمة تفجيرات نيوريورك عام ١٩٩٣، وبقي في السجن حتى وفاته عام ٢٠١٧، له عدة مؤلفات. ينظر:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons.

(75) C.I.A, Egypt Status of the Coptic Community, Nesa 10103-83, May 1983, P 1 ؛ Hamied Ansari, Op.Cit, Pp 411 – 413.

(76) C.I.A, Egypt Status of The Coptic Community, Nesa 83-10103 May 1983, P 12.

(٧٧) انطونيوس الانطواني، المصدر السابق، ج٣، ص ٣٥٦ .

(٧٨) هاني لبيب، المصدر السابق، ص ٣٨ .

(79) Hamied Ansari, Op.Cit, P 410 .

المصادر:

القران الكريم:

أولا: وثائق الـ(C.I.A):

1. C.I.A, Egypt Status of the Coptic Community, Nesa 10103-83, May 1983.

ثانيا: الرسائل والاطاريح:

١. احمد ماجد عبدالرزاق، التطورات الاقتصادية في مصر وانعكاساتها الاجتماعية ١٩٧٠-١٩٨١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.

٢. نوال والي عكار، محمد حسنين هيكل ودوره السياسي والفكري في مصر ١٩٢٣ – ١٩٨١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

ثالثا: الكتب العربية:

١. أسامة سلامة، مصير الأقباط في مصر، دار الخيال، (القاهرة، ١٩٩٨).

٢. انطونيوس الانطواني، وطنية الكنيسة القبطية، ج ٣، هارموني للطباعة، ط٢، (القاهرة، ٢٠٠٢).

٣. أنور محمد، السادات والبابا اسرار الصدام بين النظام والكنيسة، دار ايه ام، (القاهرة، ١٩٩٠).

٤. ايريس حبيب المصري، قصة الكنيسة القبطية، مكتبة المحبة، الكتاب السادس (أ)، (القاهرة، ١٩٨٥).

٥. جمال البنا، اخواني الاقباط، دار الفكر الاسلامي، (القاهرة، ٢٠٠٥).

٦. حسن رجب، ايام السادات، دار الخلود، (د.م، ٢٠١٢).

٧. سعيد عبد الرحمن، شيوخ الازهر، الشركة العربية للنشر، ج٥، (القاهرة، ١٩٩٧).

٨.
بد اللطيف المناوي، الأقباط الكنيسة ام الوطن، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، ٢٠٠٧).
٩. كامل عبد الفتاح البحيري، التطور الفكري لدى جماعات العنف الدينية في مصر، بلنسيا للنشر، (المنوفية، ٢٠٠٨).
١٠. محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مطابع الاهرام، (القاهرة، ٢٠٠٦).
١١. محمد عبد العليم حسين، مشيخة الازهر الشريف شيوخ ووكلاء ورؤساء جامعة الازهر، مؤتمر العيد الالفي للأزهر، (القاهرة، ١٤٠٣هـ).
١٢. محمد فوزي، البابا كيرلس والبابا شنودة، دار النشر هاتيه، (القاهرة، ١٩٩٦).
١٣. محمد مورو، الاقليات المشكلة والحل، مكتبة جزيرة الورد، (القاهرة، ٢٠٠٩).
١٤. ـــــــــــ، من يخلف البابا شنودة، المصرية للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٠).
١٥. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تقرير الحالة الدينية في مصر، مؤسسة الاهرام، (القاهرة، ١٩٩٥).
١٦.
لاك لوقا، اقباط القرن العشرين، مكتبة انجليوس، (شبرا، ٢٠٠٩).
١٧. نبيل ابو القاسم، اعلام علماء مصر ونجومها حتى عام ١٩٨٥، مكتبة المشارق، (القاهرة، ٢٠١٨).
١٨. نبيل لوقا، مشاكل الأقباط في مصر وحلولها، دار البباوي، (القاهرة، ٢٠٠١).
١٩. هاني لبيب، الكنيسة المصرية توازنات الدين والدولة، دار نهضة مصر، (الجيزة، ٢٠١٢).

رابعا: الكتب الاجنبية: ع

1. Jason Brownlee, Violence Against Copts In Egypt, Carnegie Endowment for International Peace, (Washington, 2013).
2. S. S. Hasan, Christians versus Muslims in Modern Egypt The Century-Long truggle for Coptic Equality, Oxford University Press, (New York, 2003) .

خامساً: البحوث الاجنبية:

1. Hamied Ansari, Sectarian Conflict in Egypt and the Political Expediency of Religion, Middle East Journal, Washington, Vol. 38, No 3, 1984.

سادساً: المقالات:

١. مجدي عزيز السبكي، جمعية أصدقاء الكتاب المقدس القبطية الأرثوذكسية في قرن من الزمان (١٩٠٨-٢٠٠٨م)، جريدة وطني، العدد، ٢٤٢٤، ٨ حزيران ٢٠٠٨.

سابعا: مجلة الكرازة (مصر).

١. العدد ٣٤، السنة الثامنة، ٢٦ اب ١٩٧٧.
٢. العدد ٣٥، السنة الثامنة، ٢ ايلول ١٩٧٧.
٣. العدد ٣٦، السنة الثامنة، ٩ ايلول ١٩٧٧.

ثامناً: المواقع الإلكترونية:

1. م
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/Egypt/sec015.doc_cvt.htm.
2. https://ar.wikipedia.org/wiki.
3. https://st-takla.org/Saints/bishops/meem/macsimos-qaliobia.html.
4. https://st-takla.org/Saints/bishops/meem/macsimos-qaliobia.html.
5. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons.

6. https://www.almasryalyoum.com/news/details/.607727.
7. https://www.almasryalyoum.com/news/details/47116.
8. https://www.marefa.org.